طالباني إلى بغداد الأسبوع المقبل للإعداد لاجتماع حل الأزمة

التحالف الكردستاني: لا اتفاق مع بغداد من دون موافقة بارزاني

قال الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس جلال طالباني إن زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للرئيس في مدينة السليمانية (٣٣٠ كم شمال بغداد) كانت للاطمئنان على صحته بعد رحلة علاج في ألمانيا استمرت نحو ثلاثة اشهر حيث حصلت خلال تلك الفترة أحداث كثيرة خاصة العلاقات بين حكومة أقليم كردستان والحكومة الاتحادية وضرورة اتخاذ خطوات جدية لمعالجة المشاكل العالقة.

طالباني والمالكي بحثا الملفات المعلقة (ارشيف)

□ بغداد/ المدى

واشار عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني عدنان المفتي الى ان الاتفاق بين الحكومتين قبل ايام بشأن الملف النفطي خطوة ايجابية تفتح الطريق أمام معالجة جميع المشاكل مؤكداً ضرورة اعادة بناء الثقة بين جميع مكونات العراق وخاصة بين الحكومتين مشدداً على انه من مصلحة الطرفين ان يتفقا لكي يتمكنا معاً من توفير حياة وأوضاع مستقرة للمواطن العراقي.

وأكد القيادي في التحالف الكردستاني انه لن يتم اتخاذ أية خطوة بشأن الخلافات بين حكومتي بغداد واربيل من دون التنسيق والتعاون بين الرئيسين جلال طالباني ومسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان، واشار الى اهمية دور طالباني في معالجة الأزمة السياسية باعتباره رئيساً للجمهورية وتقع عليه مسؤولية حماية الدستور ومراقبة تنفيذه.

واضاف قائلا "اعتقد بان النية ايجابية وينبغي ان نبني الثقة التي كانت موجودة قبل سنوات والتي بنينا العراق وساهمنا في بنائه من خلال هذه الثقة والشعب العراقي ينتظر منا اتخاذ خطوات ملموسة لبناء مستقبله واستقراره".

واوضح ان "مسعود بارزاني (الموجود خارج العراق حاليا في جولة اوروبية بدأها يوم عودة طالباني الى العراق الاثنين الماضي) على علم بجميع الخطوات وقد زار طالباني وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئيس حكومة كردستان نجيرفان بارزاني وهم على علم بجميع الخطوات ولن يتم اتخاذ أية خطوة من دون التنسيق والتعاون بين الرئيسين طالباني وبارزاني".

وقد تفاقمت حدة الخلافات بين بارزاني والمالكي إثر مشاركته في نيسان (أبريل) الماضي في اجتماعات اربيل مع زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر حيث دعوا الى سحب الثقة عن الحكومة الحالية.

وتشهد العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة اقليم كردستان توتراً منذ اشهر عدة تتعلق بخلافات سياسية ودستورية وبعض الملفات العالقة أبرزها التعاقدات النفطية للاقليم وادارة الثروة النفطية والمادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بتطبيع الاوضاع في المناطق المتنازع عليها بينها محافظة كركوك وفي ادارة المنافذ الحدودية والمطارات وغيرها من الصلاحيات الادارية والقانونية.

وقد حذر بارزاني في تصريحات مؤخرا من أن البلد يتجه إلى كارثة وعودة الديكتاتورية، وانتقد في تصريحات صحافية الاستئثار بالسلطة في كل مرافق الدولة واشار الى انه لم يعد هناك مجال للمجاملات ولا للدبلوماسية، إما معالجة الوضع وإما مواجهة وضع لا يمكن القبول به، وفيه شخص واحد يستحوذ على كل مرافق الدولة ويتصرف وفق إرادته ويهمّش الآخرين كي يبقى رئيساً للوزراء، هذا غير مقبول على الإطلاق، وشدد على انه "مهما كان الثمن لا يمكن أن نقبل بعودة الديكتاتورية إلى العراق، وإذا فشلنا في وقف الديكتاتورية فلن نكون مع عراق يحكمه ديكتاتور"، وقد رد المالكي على هذه الانتقادات في تصريحات لصحيفة كردية بالقول ان العديد من الأطراف الكردية أبلغته عدم رضاها عن مواقف بارزاني هذه.

وجاءت هذه التصريحات في وقت انهى المالكي يرافقه نائباه لشؤون النفط والطاقة حسين الشهرستاني و لشؤون الخدمات صالح المطلك بالاضافة الى عدد من الوزراء لقاءً مع طالباني الليلة الماضية معربا عن ارتياحه لمتابعة الرئيس "لقاءاته وانجاز مهامه الكبيرة والمصيرية على الساحة السياسية".

وقال بيان رئاسي عراقي "تم خلال الزيارة تبادل الآراء بشأن الاوضاع العامة في البلاد ومسار العملية السياسية والعمل على توحيد الجهود من اجل حل المشاكل والقضايا العالقة حيث يواصل الرئيس لقاءاته واتصالاته في مدينة السليمانية من اجل مواصلتها الاسبوع المقبل في بغداد وبهذا الصدد جرى التأكيد على اهمية الدور الحيوي والفعال الذي ينتظر ان تقدمه لقاءاته واتصالاته الاسبوع المقبل في العاصمة".

وبهذا الشأن جدد رئيس الوزراء تأييده للجهود التي يبذلها الرئيس "لتقريب وجهات النظر وتشجيع الفرقاء السياسيين على اتخاذ الحوار البنّاء اسلوبا لمعالجة المشاكل والوصول الى تفاهمات مشتركة من شأنها ان تجنب البلاد مشكلات الفرقة والتناحر السياسي".

ومن جهته أكد رئيس حكومة إقليم كردستان نجيرفان بارزاني استعداد حكومته للدخول في حوار جاد وبنّاء مع المالكي لحل جميع القضايا السياسية، وقال في مؤتمر صحافي ان "حكومة الاقليم مستعدة للدخول في حوار مع المالكي و ليس لها اية اغراض شخصية مع الحكومة الاتحادية".

واضاف: ان الاقليم وافق على مسودة الاتفاق بين بغداد واربيل الخاصة بتصدير الثروات المعدنية الى حين اقرار قانون النفط والغاز داخل مجلس النواب مشيرا الى ان حكومة المركز ستدفع مبلغ ٦٥٠ مليون دولار للشركات العاملة في الاقليم في مجال استخراج النفط موضحا ان الاقليم يصدّر يوميا ١٤٠ الف برميل ويتطلع الى زيادة الكمية الى ٢٠٠ الف برميل.

وبخصوص قوة عمليات دجلة التي شكلها مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي للاشراف على الملف الامني في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك قال "وبالرغم من وعود المالكي لرئيس الجمهورية بايقاف تلك العمليات الا ان حكومة بغداد لا تزال ماضية في تشكيلها واطلاقها للميدان مؤكدا ان "حكومة الاقليم تقف بالضد من تشكيل عمليت دجلة وخاصة في المناطق المتنازع عليها".

ومن المنتظر ان يتوافد الى السليمانية خلال الايام القليلة المقبلة العديد من القادة السياسيين العراقيين للبحث مع الرئيس في متطلبات الخطوات المطلوبة للمباشرة بالاعداد جديا لعقد الاجتماع الوطني وعرض ورقة الاصلاح السياسي التي أعدها التحالف الوطني "الشيعي" بديلا عن سحب الثقة عن الحكومة الذي فشلت القوى الداعية له من تحقيقه.

وكان طالباني قد اتفق مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي اواخر الشهر الماضي على عقد اجتماع للرئاسات الثلاث بعد عودته الى البلاد داعيا الى عقد اجتماع للقوى السياسية في البلاد من اجل حل الازمة السياسية، واعلن طالباني في السادس من اذار (مارس) الماضي عن اتفاق مع القادة السياسيين على عقد الاجتماع في الخامس من نيسان (ابريل) الماضي.

وقال طالباني في بيان انذاك "إنه بعد اجراء مداولات ومشاورات مكثفة مع المالكي ومع سائر القيادات والشخصيات السياسية، فقد تقرر الدعوة لعقد الاجتماع الوطني يوم الخامس من نيسان ودعا اللجنة التحضيرية المكلفة بالاعداد للاجتماع الى الاسراع في انجاز اعمالها وتهيئة برنامج العمل قبل الموعد المقرر".

وقد توقفت اجتماعات اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني منتصف اذار الماضي بعد أربعة اجتماعات فشلت خلالها اللجنة في تحديد موعد نهائي لانعقاد مؤتمر الأزمة أو الاتفاق على جدول اعماله، بسبب الخلافات بين القوى السياسية، وكل ما أنجزته أنها تسلمت اوراق عمل مقترحة للمؤتمر قدمتها الكتل السياسية الكبرى المشاركة، وهي الائتلاف الوطني والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني.

وتحاول هذه الكتل السياسية الرئيسة الثلاث الآن حل الأزمة السياسية الناشبة في ما بينها بشأن مجموعة من القضايا الخلافية، أهمها عدم اكتمال تطبيق اتفاقية أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة الحالية، فضلاً عن موضوعات استجدت كمشكلة التعامل مع مطالب بعض المحافظات بتشكيل أقاليم، وكذلك اتهام نائب رئيس الجمهورية والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي بارتكاب "أعمال إرهابية" وانتقاله أواخر العام الماضي للإقامة في إقليم كردستان، الذي رفض تسليمه إلى السلطات الاتحادية، ثم الحكم عليه بالاعدام مؤخرا... إضافة الى المشكلات بين حكومتي الإقليم في اربيل والإتحادية في بغداد ومنها عدم إصدار قانون للنفط والغاز ينظم صلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وتأخر تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية التي تعالج مصير كركوك والمناطق المتنازع على تبعيتها بين الحكومتين.

بغداد تنفي استخدام مجالها الجوي لمساعدة دمشق

تقرير غربي: إيران تنقل الرجال والسلاح إلى سوريا عبر العراق

□ بغداد/ رويترز

أفاد تقرير لجهاز مخابرات غربي إطلعت عليه رويترز بأن إيران تستخدم طائرات مدنية في نقل عسكريين وكميات كبيرة من الأسلحة عبر المجال الجوي العراقي إلى سوريا لمساعدة الرئيس بشار الاسد في محاولاته لسحق الانتفاضة المناهضة لحكومته.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قال مسؤولون امريكيون إنهم يستوضحون من العراق موضوع رحلات جوية إيرانية تعبر المجال الجوي العراقي ويشتبه في أنها تنقل أسلحة الى الأسد، وهدد السناتور الأمريكي جون كيري يوم الاربعاء الماضي بإعادة النظر في المعونة الامريكية لبغداد ما لم توقف مثل هذه الرحلات عبر مجالها الجوي.

ويقول العراق إنه لا يسمح بمرور أية أسلحة عبر مجاله الجوي، لكن تقرير المخابرات الذي اطلعت عليه رويترز قال إن الأسلحة الإيرانية تتدفق على سوريا عن طريق العراق بكميات ضخمة، ويقول التقرير ان الحرس الثوري الايراني هو الذي ينظم رحلات نقل السلاح.

وقال التقرير الذي قدم مصدر دبلوماسي في الأمم المتحدة لرويترز نسخة منه "هذا جزء من طريقة عمل معدلة تتبعها ايران لم يتحدث عنها المسؤولون الامريكيون علنا إلا أخيرا بعد تصريحات سابقة تفيد العكس."

وأضاف "وهو يتعارض كذلك مع تصريحات المسؤولين العراقيين، فالطائرات تطير من ايران الى سوريا عبر العراق بشكل شبه يومي حاملة افراداً من الحرس الثوري الايراني وعشرات الأطنان من الأسلحة لتسليح قوات الأمن السورية والميليشيات التي تقاتل المعارضة."

وأضاف التقرير قوله ان ايران أيضا "مستمرة في مساعدة النظام في دمشق بإرسال شاحنات برا عبر العراق."

والاتهام المحدد للعراق بالسماح لإيران بنقل اسلحة الى دمشق ليس جديدا لكن التقرير يزعم ان نطاق هذه الشحنات اكبر كثيرا مما أقر به علناً وأكثر انتظاما بكثير وذلك نتيجة اتفاق بين مسؤولين كبار من العراق وايران.

ورفض على الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تقرير المخابرات.. وقال "يرفض العراق المزاعم التي لا أساس لها بأنه يسمح لإيران باستخدم مجاله الجوي في ارسال أسلحة الى سوريا. وقد دعا رئيس الوزراء دائما إلى حل سلمي للصراع في سوريا وضرورة فرض حظر على تدخل أية دولة في سوريا سواء بإرسال أسلحة أو مساعدة آخرين أن يفعلوا ذلك."

وتردد موضوع شحنات السلاح الإيرانية الى سوريا بشكل متكرر في جلسة عقدها مجلس الشيوخ يوم الاربعاء الماضي بشأن التصديق على تعيين روبرت بيكروفت سفيرا للولايات المتحدة لدى بغداد وهو حاليا نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية فيها.

وسأل السناتور الديمقراطي جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بيكروفت ما الذي تفعله السفارة لإقناع العراقيين بمنع إيران من استخدام مجالهم الجوي في نقل الأسلحة بالطائرات الى سوريا فرد قائلا انه اوضح للعراق هو ومسؤولون امريكيون آخرون انه ينبغي وقف هذه الرحلات الجوية.

وقال كيري: انه منزعج لأن الجهود الامريكية لم تنجح حتى الان في اقناع بغداد بوقف الرحلات الجوية واقترح ان تجعل الولايات المتحدة في المستقبل جزءا من المساعدة التي تقدمها للعراق وتقدر بمئات الملايين من الدولارات مرهونا بتعاونه بشأن سوريا.

ومضى قائلا "ربما يجدر بنا ان نجعل بعضا من مساعداتنا او بعضا من دعمنا مرهونا بالاستجابة المناسبة، لا يليق على الإطلاق كما يبدو ان نحاول المساعدة في بناء الديمقراطية وندعمهم ونعرض ارواح الامريكيين للخطر ونضخ المال في البلد وهم يعملون بما يضر بمصالحنا بمثل هذه الصراحة."

وقال تقرير المخابرات الذي ذكر دبلوماسيون غربيون انه جديرٍ بالتصديق ويتفق مع معلوماتهم ان ايران أبرمت اتفاقاً مع العراق لاستخدام مجاله الجوي.

وقال مبعوث انه من المحتمل ان طهران وبغداد لم تعقدا في حقيقة الأمر اي اتفاق رسمي وانما تفاهم غير رسمي على عدم طرح أية اسئلة بشأن احتمال وجود عمليات نقل اسلحة الى سوريا.

وقال قائد الحرس الثوري الايراني محمد علي جعفري في تصريحات نشرها الإعلام الايراني الرسمي يوم الأحد الماضي: ان افرادا من الحرس الثوري موجودون في سوريا ولبنان حيث يقدمون مساعدة غير عسكرية.

واضاف ان ايران قد تتدخل عسكريا في سوريا اذا تعرضت لهجوم خارجي، لكن وزارة الخارجية الايرانية نفت تلك التصريحات في اليوم التالي.

واشار التقرير بشكل محدد الى طائرتين من طراز بوينج ٧٤٧ على انهما تستخدمان في عمليات نقل الاسلحة الى سوريا وهما طائرة تابعة للخطوط الجوية الايرانية (إيران إير) الترقيم على ذيلها (إي بي-آي سي دي) وطائرة تابعة لشركة مهان إير الترقيم على ذيلها (إي بي-إم إن إي). وكانت الطائرتان ضمن ١١٧ طائرة فرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات في ما يخصهما يوم الاربعاء الماضي.

وأدرجت الوزارة كذلك في القوائم السوداء طائرة تقوم شركة ياس إير الإيرانية بتشغيلها لتزويد سوريا بالسلاح. واشارت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة التي تراقب مدى الالتزام بالعقوبات الدولية على ايران الى ياس إير بشكل متكرر على انها من الجهات الاساسية التي تزود سوريا بالسلاح الى جانب ايران إير.

وقال بيان وزارة الخزانة الامريكية بشأن الإضافات الجديدة الى القوائم السوداء ان هذه الخطوة "ستسهل على الاطراف المعنية الرصد المستمر لهذه الممتلكات الممنوعة وتزيد على ايران صعوبة استخدام اساليب مخادعة لمحاولة تفادي العقوبات."

من جانبه نفى العراق امس الخميس ما جاء في االتقرير ، □ وقال اللواء حسين كمال نائب وزير الداخلية العراقي لشؤون المخابرات إن المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية نفى هذا الأمر جملة وتفصيلا وأضاف أن هذا لا يحدث. وكانت رويترز قد نشرت تفاصيل التقرير يوم الأربعاء الماضي الذي قال إن الحرس الثوري الإيراني ينظم نقل الأسلحة الى سوريا.

وفي وقت سابق يوم الاربعاء اوصت لجنة الخبراء في الأمم المتحدة بإضافة ياس إير الى القائمة السوداء للأمم المتحدة لمساعدتها إيران في تفادي حظر السلاح الذي تفرضه المنظمة الدولية. ولم يتخذ مجلس الامن حتى الان اي إجراء بشأن هذه التوصية.

وكانت تقارير لجنة الخبراء تتحدث عن شحنات من الأسلحة الإيرانية الى سوريا عبر تركيا وليس عبر العراق.

وقال تقريرالمخابرات ان مثل هذه الرحلات الجوية عبر المجال الجوي التركي توقفت.

واضاف "منذ اعتمدت انقرة موقفا حازما ضد سوريا واعلنت انها ستعترض كل شحنات السلاح المرسلة الى نظام الأسد عبر اراضي تركيا او مجالها الجوي اوقفت ايران تماما استخدام هذه القناة."

ومحظور على طهران بيع السلاح بموجب العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على ايران في ما يتصل ببرنامجها النووي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان الصراع السوري اتخذ منحى وحشياً مع قيام دول اخرى بتسليح الجانبين الأمر الذي يشيع المعاناة وينطوي على احتمال ان يؤدي الى "نتائج غير مقصودة مع اشتداد القتال واتساع رقعته.